كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

الاتجاه الفقهي لأبي الحسن اللَّخْمِيِّ (ت ٤٧٨هـ)

دراسةٌ مقارِنةٌ

بحث مقدَّم لنيل درجة العالمية « الدكتوراه »

من الطالب: عماد عبد الغفار عبد الحليم المرغني

إشـــراف

الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد عبد الرحيم

الأستاذ في قسم الشريعة الإسلامية ووكيل كلية دار العلوم بالقاهرة

(١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)

﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ۖ إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾

[البقرة: ١٢٧]

﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾

[الكهف: ١٠]

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾

[آل عمران: ٨]

شكر وتقدير

يقول الله -تعالى-: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ [النمل: ٤٠].

وقال الرسول ﷺ: «**من لم يشكر الناس لم يشكر الله تعالى**»(١).

وقال ﷺ: «**من صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه**»(٢).

ولا يسعني هنا إلَّا أنْ أتقدَّم وأتوجَّه بخالص شكري بعد الله -سبحانه وتعالى- لشيخي العلَّامة الفاضل: الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم محمد عبد الرحيم** الأستاذ في قسم الشريعة الإسلامية ووكيل الكلية، على ما قدَّم لي من توجيهاتٍ، ونصائحَ وإرشاداتٍ، صاحَبَ ذلك تواضعٌ وسلامةُ صدر، ودماثةُ خلق، وحسنُ توجيه؛ فلقد أفدت من علمه، ومن سمته ووقاره وخُلُقِه؛ فشكر الله له، وبارك في علمه، وأصلح ذريته، ومَدَّ في عُمُره على طاعته.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والدعاء للأستاذين الفاضلَين المناقِشَين اللَّذَين تجشما تعب القراءة على ما يقدمانه ويبذلانه من نصحٍ وتوجيهٍ واهتمامٍ ببحثي المتواضع هذا.

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر أيضًا إلى جامعة القاهرة، ممثلة في كلية دار العلوم التي مكنتني من تسجيل هذا الموضوع في رحابها، وأتاحت لي شرف الانتساب إليها، والتلقي عن علمائها، داعيًا الله العلي القدير أن يوفق المسؤولين فيها إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين. كما أشكر كلَّ من قدَّم لي خدمةً، أو أعارني كتابًا، أو قدَّم مشورة أو توجيهًا من الزملاء والأصدقاء كافة.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: ٣٣٩/٤، برقم (١٩٥٥)، وقال: حديث حسن صحيح؛ وأحمد في مسنده: ٢٥٨/٢، برقم (٧٤٩٥)؛ والطبراني في المعجم الكبير: ٣٥٦/٢، برقم (٢٥٠١)، كلُّهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه: ١٩٩/٨، برقم (٣٤٠٨)؛ وأحمد في مسنده: ٦٨/٢، برقم (٥٣٦٥) بلفظ: «من أتى عليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا من تكافئونه فادعوا له، حتى تعلموا أنكم قد كافئتموه»؛ والنسائي في السنن الكبرى: ٤٣/٢، برقم (٢٣٤٨)، بلفظ: «من أتى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له، حتى تعلموا أنكم قد كافئتموه».

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين حمدًا يوافي نعمَه، ويكافئ مزِيدَه، حمد الشاكرين القانتين، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه؛ فبنعمته تتمُّ الصالحات، وبفضله تعمُّ الخيرات، وتُسْتدَرُّ البركات؛ فالحمد لله الأول بلا ابتداء، الآخر بلا انتهاء، سبحانك ربِّي لا أحصي ثناءً عليك؛ أنت كما أثنيت على نفسك، فلك الحمد والشكر والنعمة والثناء الحسن والخضوع التَّام لنور كمالك وعظيم إحسانك بما يرضيك ربِّي حتى ترضى.

والصلاة والسلام على المصطفى المختار، خاتم الأنبياء وسيِّد المرسلين، اللَّهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه، وعلى أبويه الكريمين إبراهيم وإسماعيل، ثم على إخوانه المصطفَين الأخيار، وآله الأطهار، وصحابته الأبرار، وعلى كلِّ من دعَا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين والجزاء.

ربَّنا تقبَّلْ منَّا إنك أنت السميع العليم، وتُبْ علينا إنك أنت التَّوَّاب الرحيم، وارحم اللَّهمَّ آباءَنا وأمَّهاتِنا ومشايخَنا وأستاذِينا وأستاذَ أستاذينا، وكلَّ من له حقٌّ علينا.

أما بعد:

فإن من نعم الله تعالى على هذه الأمة أن قيَّض لها مِن أنفسها مَن يقوم بأمره سبحانه في التفقه في الدين، وحفظ علوم الشريعة، قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

ولا شك أنَّ فقه المذاهب اليوم في أمسِّ الحاجة إلى أنْ تُبَيَّن أصوله وقواعده، وتُرسم حدوده وضوابطه، حتى لا يكون التمذهب الفقهي بابًا للتعصب المقيت، وحتى لا يكون الانعتاق منه بوابة لاتباع الهوى، ومنابذة العلماء والصالحين، وقد زَخَرَ المذهب المالكي بسعَة اجتهاداتِ أهله، ورحابة أفق أئمَّته؛ فكان أن خرج منه علماء أجلاء، وحفاظ جهابذة، حفظوا ودرسوا واستنبطوا، حتى أثروا جوانب العلم الشرعي.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع بالنقاط التالية:-

هذا وتتجلى أهمية البحث من خلال طرح هذه الأسئلة الوصول إلى جملة من الأهداف أهمها:

١- إبراز شخصية الإمام اللخمي ومكانته الفقهية في المذهب المالكي خاصَّة، وسائر المذاهب عامَّة.

٢- بيان الآراء الفقهية التي تبنَّاها الإمام اللخمي مع الكشف عن دلائلها وطرق الاحتجاج بها.

٣- الكشف عن اتجاه الإمام اللخمي في أغلب المسائل التي كانت محل خلاف بين العلماء، وإبراز مدى أهميتها في خدمة فقهاء المذهب المالكي.

٤- الوقوف على أهم المسائل التي كان للإمام اللخمي فيها رأيٌ منفرد مخالف لما عليه جمهور علماء المذهب المالكي، أو كان له فيها رأيٌ مهم جدير بالدراسة والتحليل والمقارنة.

مشكلة الدراسة: أسئلة البحث وأهدافه:

ما المعالم الرئيسة لاتجاه اللخمي الفقهي؟

لماذا خضعت طريقة أبي الحسن للتقويم والتمحيص وانتقد في اختياراته أكثر من غيره؟ هل كان ذلك لأنه خالف المذهب وخرج عنه؟ أوْ لأن الأسس التي اعتمدها ليست صحيحة؟ أو أنها صحيحة ولكنه لم يحسن استعمالها؟ أو لأنه لم يكن متمكنًا من أصول المذهب وفروعه وليس أهلًا لأن يجتهد فيه؟ أو لأنه أساء الأدب مع أئمة المذهب...؟

وهذه التساؤلات والاحتمالات سيجيب عنها البحث ويوضحها في ثنايا عرض مكونات منهج أبي الحسن والأسس التي اعتمدها في اختياراته وانتقاداته.

أسباب اختيار الموضوع:

بالإضافة إلى ما سبق ذِكْره من الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع وحاجة البحث فيه، فهناك أسباب دعتني إلى اختيار أبي الحسن اللخمي والتركيز على جهوده في هذا المجال النقدي والاتجاه الفقهي.

وتتبين أسباب اختياري لهذا الموضوع في النقاط التالية:

١- قد كان لقلة الدراسة حول فكر اللخمي عمومًا، والفقهي منه خاصَّة رغم تعدد التحقيقات التي توالت على أجزاء كتاب التبصرة لا سيِّما الأجزاء الأولى منه سببٌ آخر كان له أثره في اندفاعي نحو الكتابة والبحث في هذا الموضوع.

٢- إبرازُ دورِ اللخميِّ في توظيف وسائل وأساليب هذا الاتجاه الفقهي النقدي أكثر من غيره- وتوسعه فيه، فقد تتبع فروع المذهب في كل أبوابها وتناول أئمته كلهم بدون استثناء.

٣- إظهار مدى حرصه على الالتزام بمقتضيات منهجه النقدي أكثر من غيره، فقد كان ينظر في فروع المذهب ويعرضها على مستنداتها فأي نتيجة انتهى إليها نظره التزم بها واستسلم لها، لذلك خرج عن المذهب في مسائل كثيرة، وخالف أئمته في قضايا متعددة إلى درجة أنَّ كثيرًا من الفقهاء وصفوه بممزق المذهب.

٤- إيضاح تأثيره الواضح فيمن جاء بعده، إنَّ أبا الحسن يمثل محطة مهمة في تاريخ هذا الاتجاه النقدي، فقد اطلع على جهود سابقيه واستوعب معظمها كما يشهد بذلك كتابه التبصرة، ونظر فيها نظر الصيرفي الحاذق ثم بنى من خلالها طريقته المتميزة في دراسة فروع المذهب، وقد أثمر وأنتج هذا الاتجاه أثرًا ملموسًا في إنتاج تلاميذه وغيرهم من فقهاء إفريقية (تونس) والأندلس كأبي عبد الله المازري وإبراهيم بن بشير وابن رشد الجد والقاضي عياض كما سيتضح ذلك في الباب الثالث.

٥- إضافة لبنة جديدة إلى لبنات الفقه الإسلامي عمومًا والفقه المالكي بصفة خاصة؛ فالمكتبة الإسلامية بصفة عامة والفقهية بصفة خاصة تحتاج إلى مثل هذا النوع من العمل.

٦- تعرض منهجه واختياراته للتقويم من معاصريه ومن أتى بعدهم، فقد أثارت طريقته المتميزة ردودًا مختلفة حملت العديد من الفقهاء على إعادة النظر في منطلقاتها، وإخضاع ما ترتب عليها من نتائج للتقويم والتمحيص، وهذا التقويم - بغض النظر عن بواعثه- يعد إثراءً لهذا الاتجاه وإغناءً له وتطويرًا لوسائله وأساليبه، وبذلك يكون أبو الحسن اللخمي

قد طوَّر هذا الاتجاه من جهتين مختلفتين: طوَّره من جهة توظيفه المتميز لمكوناته، وطوَّره أيضًا من جهة الردود التي أثيرت حوله والتمحيص الذي تناول اختياراته.

الدراسات السابقة والجديد الذي أتت به هذه الدراسة:

عدم وجود دراسة علمية أكاديمية اهتمت بالإمام اللخمي من حيث دراسةُ آرائِه واتجاهِه ومنهجِه الفقهي، وما هو موجود بين يدي لا يتعدى مجرد تمهيد أو مدخل لمشروع تحقيق جزء من أجزاء كتاب التبصرة؛ إذ يقتصر فيه صاحبه على التعريف بأبي الحسن اللخمي وبيان أهم مصنفاته كما هو الشأن بالنسبة لتحقيق أجزاء التبصرة في جامعة الأزهر.

١- ففي جامعة الأزهر جاءت الرسالة الأولى من خلال كلية الشريعة والقانون تحت عنوان: «كتاب التبصرة للإمام اللخمي - دراسة وتحقيق أبواب الطهارة والصلاة والصيام» مقدمة لنيل درجة التخصص الماجستير. إعداد الباحث/ أحمد عبد المجيد حسيني بسيوني- المعيد بقسم الفقه العام، إشراف أ.د/ علي محمد منصور عليوه، أستاذ الفقه العام بالكلية- عام ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م. تحت رقم ٣٢٠٠، ٣٢٠١.

٢- وجاءت الرسالة الثانية من خلال كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين تحت عنوان: «دراسة وتحقيق كتاب التبصرة للإمام اللخمي من أول كتاب الاعتكاف إلى آخر كتاب الجهاد» مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه. إعداد الباحث/ **عبد العظيم عبد الحميد خير الله مصطفى**- المعيد بقسم الشريعة بالكلية، إشراف فضيلة أ.د/ **سيد محمد السيد الفار** ، أستاذ الفقه المقارن المساعد بالكلية- عام ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

هذا ويبرز الجديد الذي أتت به هذه الدراسة: في الكشف عن اتجاه الإمام اللخمي ودراسته دراسة تحليلية مقارنة مع غيره من علماء المذهب المالكي، وإبراز أهمية هذا الاتجاه علي مستوى المذهب المالكي خاصة.

المنهج المتبع في الدراسة:

سلكتُ في هذه الدراسة منهجًا مركبًا منَ المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن.

فأمَّا المنهج التاريخي فقد رجعتُ إليه فيما يتعلق بحياة الإمام اللخمي وتكوينه العلمي والبيئة التي نشأ فيها وآثاره التي خلفها، والتي لخَّصْتُها في ثلاث مهام أساسية: التدريس، والإفتاء، والتأليف، وقد حَرَصتُ على أن تكون هناك منهجية تاريخية في عرض كل ما يتعلق بهذه العناصر وَفْق الفترات الزمنية التي مرَّت من حياة اللخمي.

وأمَّا المنهج الاستقرائي فضروري للاطلاع على مختلف آراء الإمام اللخمي الفقهية وجمعها من التبصرة ومن المعيار المعرب للونشريسي الذي جمع فتاواه عبر كتابه.

وأمَّا المنهج التحليلي فهو نتيجة حتمية لعملية الاستقراء؛ إذ يقتضي مني الأمر دراسة ما جمعته من آراء دراسة تحليلية لأقف من خلالها على حقيقة هذه الآراء ونظرة الإمام اللخمي للمسائل الفقهية التي كانت محل خلاف بين أئمة المذهب المالكي.

ثم مقارنة هذه الآراء مع غيرها من آراء فقهاء المذهب مستعينًا بقواعد المنهج المقارن، وغالبًا ما تتركز المقارنة على آراء العلماء المختارين في الدراسة، كما أعرج كثيرًا إلى الإشارة إلى سائر آراء فقهاء المذهب بحسب ما يقتضيه وضع المسألة وطبيعة موقف اللخمي.

الطريقة التي اعتمدتها في كتابة البحث:

لقد اتبعت في كتابة هذه الرسالة الخطوات الآتية:

١- كتابة الآيات القرآنية بين قوسين متميزين وعزوها إلى السورة ورقم الآية، وراجعت ذلك عدة مرات خشية الخطأ في كتابة آية أو إحالتها إلى غير محلها؛ الأمر الذي لا يغفر لطالب.

٢- توثيق جميع الأحاديث النبوية الشريفة والآثار من مصادرها الأصيلة، وغالبًا ما أكتفي عند توثيق الحديث إذا كان له تخريجات عديدة بتخريج الإمامين البخاري ومسلم، وهذا تجنبًا للإطناب ودفعًا للتطويل، كما ميزتها في البحث بوضعها بين قوسين.

٣- ترجمة أغلب من ورد في البحث من الأعلام، وقد اعتمدت في ذلك على كتب التراجم،

وعمدتُ إلى تنويعها لتشكل في النهاية فهرسة شاملة لأغلب الكتب المعروفة في هذا المجال.

٤- توثيق جميع النصوص المنتخبة، وذلك بوضعها بين قوسين ثم الإشارة إلى مصادرها في الهامش، وقد راعيتُ في ذلك النقل من المصدر وتجنبتُ النقل بواسطة إلَّا في حالات مستثناة جدًّا حينما يتعذَّر عليَّ الرجوع إلى النص في مصدره الأصلي.

٥- ختمتُ الرسالة هذه بملحق تضمن عدة فهارس، وترجع مجموع هذه الفهارس إلى ما يتعلق بالآيات والأحاديث والآثار والأعلام والمصادر والمراجع والموضوعات وفهرس الفهارس.

صعوبات البحث:

إنَّ الكشف عن هذا الاتجاه النقدي في المذهب وإبرازَ أعلامه وتحديدَ جوانبه المنهجية غايةٌ دونها خرط القتاد؛ ذلك لأن العطاء الذي يمثله مازال معظمه مخطوطًا، ولا يخفى ما للبحث في عالم المخطوط من معوقات ومثبطات، سواء تعلق الأمر بالوصول إليه أو بقراءته والإفادة منه، ولأن الالتفات إليه من قبل الباحثين في المذهب المالكي لا يتجاوز - في حدود علمي- الإشارات العابرة ضمن الحديث العام عن مصادر المذهب وتطوره ومراحله المختلفة، ولعل ذلك من أهم ما يعطي للبحث فيه مشروعية، ويزيده قيمةً وأهمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشيخ العلّامة محمد الفاضل بن عاشور، كان أول من أشار إلى فكرة النقد الفقهي في الغرب الإسلامي- على حد علمي- مبينًا أن اللخمي هو رائد هذه المدرسة، ثم ذكر أبرز أربعة علماء ممن تأثروا بالإمام اللخمي، وهم: الإمام المازري، وابن رشد الجد، وابن بشير، والقاضي عياض.

خطة البحث:

وفيما يخصُّ الخطةَ التي قسمتُ عليها مادةَ البحث، والخطةَ المرسومةَ لتناوله- بعد بعض التعديلات التي أجريتها لطبيعة البحث أثناء الكتابة- فإن النظر اقتضى أن تكون في ثلاثة أبواب، مسبوقة بمقدمة وتمهيد ومذيلة بخاتمة وفهارس عامة.

أمَّا المقدمة: فقد اشتملت على أهمية الموضوع، والدوافع التي دفعتني إلى دراسته.

وأما التمهيد: وهو بعنوان: **مدخل إلى الاتجاه الفقهي**، فقد عرفت فيه معنى الاتجاه، والألفاظ ذات الصلة به، كما بينت تعدد الاتجاهات في دراسة الفقه الإسلامي، وخصصت المذهب المالكي بكلمة تكشف عن اتجاهات دراسته.

وأمَّا الباب الأول وهو بعنوان: **التعريف بأبي الحسن اللخمي وعصره**، فقد وقع في تمهيد وفصلين.

تناولتُ في **الفصل الأول**: **الحياة السياسية والفكرية بإفريقية في أواخر القرن الرابع وطيلة القرن الخامس الهجريين.**

وكان **الفصل الثاني** بعنوان: **أبو الحسن اللخمي حياته ومكانته الفقهية**.

الباب الثاني: المنهج الفقهي لأبي الحسن اللخمي، وقد قسمته إلى فصلين رئيسين تندرج تحتهما عدة مباحث فرعية:

الفصل الأول: مميزات المنهج النقدي عند أبي الحسن ومقوماته وأدواته.

الفصل الثاني: أسس انتقادات أبي الحسن لفقهاء المذهب واختياراته الفقهية.

الباب الثالث: **أبو الحسن اللَّخمي وأثره في فقهاء المذهب المالكي**

وقد قسمت مادة الباب إلى فصلين رئيسين تندرج تحت كل منهما مباحث فرعية متعددة:

الفصل الأول: أثر أبو الحسن في فقهاء عصره

الفصل الثاني: أثر أبو الحسن اللخمي في اختيارات الفقهاء.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصَّلت إليهما الدراسة، وأخيرًا بعض الفهارس العلمية المفيدة في الكشف عن محتوى الرسالة.

تلك هي محتويات البحث، والجوانب المدروسة فيه، وقبل تناول مضامينها بالتفصيل أرى من الواجب عليَّ أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والثناء إلى أستاذي المشرف فضيلة

الدكتور **إبراهيم محمد عبد الرحيم** الذي تابع خطوات هذا العمل وسدَّدَها بتوجيهاته النيرة.

فاللهَ أسألُ أنْ يحفظه ويرعاه ويديم عليه رداء الصحة والعافية، وأن يعينه على القيام بمهامه العلمية، ويبقيه ملاذًا لطلاب العلم وعشاق المعرفة... آمين،،،

هذا؛ ولستُ أدَّعي في هذا الجهد صَوابًا ولا كمالًا، ولستُ أزعم لنفسي عِصمةً من الزلل أو الخطل، وحسبي أنِّي قد استفرغْتُ الجهدَ، وبذلتُ مُنتَهَى الطَّاقة، وإنَّ أيَّ عملٍ إنسانيٍّ لا يخلو من إمكانية الخطأ، بل إنَّ حركة العلم نفسها ليست أكثر من محاولات مستمرة لتصحيح أخطاء سابقة وتقديم أفكارٍ جديدة أقرب إلى الصواب.

واللهَ الكريمَ أسألُ أن يعصمني من الزَّلَل، وينفعني بهذا الضَّحل من العمل، ويعظم مثوبتي، ويحسن خاتمتي، ويحفظ عليَّ ديني.

والحمدُ لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصَّالِحات؛ وصلَّى الله وسلم على خير الخَلْق سيدنا محمَّد بنِ عبد الله، وعلى آله الطَّاهرين، وصحابته أجمعين، ومَنْ تَبِعَهُم بإحسان إلى يوم الدِّين.

والحمدُ لله المُجزِلِ بالعطايا أوَّلًا وآخِرًا.

تمهيد

مدخل إلى الاتجاه الفقهي

يُعد كتاب التبصرة من أوائل المصادر المالكية الموجودة التي تحدثت عن أسباب الخلاف، على الرغم من أنه اقتصر على الخلاف داخل المذهب، فلم يتعرض للخلاف العالي إلَّا نادرًا.

عنوان البحث: «**الاتجاه الفقهي لأبي الحسن اللخمي- دراسة مقارنة**» فعنوان البحث قد تم تعديله على هذا النحو- فقد كان عنوانه الأول: «المنهج الفقهي لأبي الحسن اللخمي- دراسة تطبيقية في المذهب المالكي»؛ ليشمل بذلك المقارنة داخل المذهب المالكي، كما هو مبيَّنٌ في خُطة البحث، حيث إنني قارنتُ بين شخصية أبي الحسن اللخمي وغيره من فقهاء المذهب المالكي؛ لذلك اخترت أن أتناول نماذج منهم فقط أراعي فيها اعتبار الزمان والمكان وخصوصية النموذج المختار.

وأراني ملزمًا قبل الحديث عن منهج أبي الحسن بالتفصيل أن أحدد سياقه العام الذي يمضي فيه، والمجال الذي يرتبط به ضمن الإطار العام لحركات النقد والتصحيح التي عرفها المذهب في بعض الأزمنة من تاريخه الطويل.

فإن المراد بالاتجاه: الطريق التي سار عليها أبو الحسن اللخمي ليصل إلى استنباط الأحكام. أو: الخصائص والسمات العامة المميزة لفقه أبي الحسن اللخمي. أو: القضايا الكلية التي كانت تحكم اللخمي عند نظره في الفقه.

أمَّا المنهج: فهو أخصُّ من ذلك؛ إذ هو الطريق الواضح الذي يبين كيفية التطبيق لهذه القضايا والسِّمات.

ويمكن القول: إنَّ كاتبًا مَا له «اتجاهٌ فلسفي»، لكن منهجه هو: سلوكه إزاء معالجة قضايا المجتمع، وكيفية علاجه لها، وتنبيهه لمشكلات عصره، واقتراحاته لحلها[1].

---

(١) انظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعية «محاولة في التأصيل المنهجي»، فريد الأنصاري، ص ٤٣، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

«فالاتجاه عامٌّ وصفي»، أمَّا المنهج فهو «خاص تطبيقي». ومن ثمَّ تبرز العلاقة الوثيقة بين الاتجاه والمنهج، فللحصول على الاتجاه؛ يلزم التعرف على الجزئيات، وإعمال النظر في المنهج، وتلك طريقة تجمع بين التحليل والتركيب[1].

وأعني بلفظ الفقهي : العلم الحاصل بجملة من الأحكام الشرعية الفرعية بالنظر والاستدلال من خلال الاتجاه الفقهي النقدي الذي سلكه أبو الحسن؛ دراسة مقارنة في المذهب المالكي؛ حيث قارنتُ بين شخصية أبي الحسن وغيره من فقهاء المذهب من خلال مواقفهم منه.

الاتجاه الفقهي في المذهب المالكي:

إنَّ إبراز محاسن الشيء ومساوئه، وتمييز جيده عن رديئه قد وُصِفَ بها الاتجاه الذي سلكه بعض الفقهاء في دراسة المذهب المالكي؛ لوضوح العلاقة بين دلالتها تلك وبين المعنى الخاص الذي انبنى عليه مسلك هؤلاء، إذ يلاحظ أنَّ عملهم لا يخرج في الغالب عن تبيان الصحيح والضعيف من فروع المذهب؛ انطلاقًا من عرضها على أصوله وقواعده وضوابطه.

وإذا كان المذهب المالكي قد تعرض للانتقاد في فروعه وأصوله ومصادره ومناهج التأليف فيه- كما سأوضح ذلك؛ فإن موضوع البحث يرتبط بمجال الاتجاه الفقهي النقدي على مستوى الفروع خاصَّةً، انطلاقًا من جهود أحد الرواد الكبار في القرن الخامس الهجري الذي هو أبو الحسن علي بن محمد الرَّبْعِي اللخمي المتوفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.

نعم إنَّ المذهب المالكي قد تعرض كغيره من المذاهب الفقهية المشهورة لموجات من التصحيح والتمحيص والنقد شملت أصوله وفروعه كما امتدت إلى مصادره ومناهج التأليف فيه[2].

---

(١) انظر: المدرسة الفقهية للمحدثين- مدخل لدراسة الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص٢، لأستاذنا الدكتور العلامة عبد المجيد محمود، مكتبة الشباب، القاهرة، ط١، د ت.

(٢) انظر: الصياغة الفقهية في العصر الحديث- دراسة تأصيلية؛ إعداد د. هيثم بن فهد بن عبد الرحمن الرومي، ص٤٠٦، (مطبوعات الجمعية الفقهية السعودية- رقم ٢٥) دار التدمريَّة، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

فعلى مستوى الأصول كثرت الملاحظات حول عمل أهل المدينة، والمصلحة، والاستحسان، والعرف، وما جرى به العمل، التي اعتمدها المذهب ضمن أسسه ومصادره في الاستنباط الفقهي[1].

وقد جاءت معظم الانتقادات في هذا المجال من خارج المذهب، وجهت إليه من قبل فقهاء وأصوليين ينتمون إلى مذاهب فقهية أخرى[2].

وعلى مستوى الفروع ظهرت منذ وقت مبكر من مرحلة التأسيس اختلافات لمؤسس المذهب ولغيره من تلاميذه وأتباعه. والاختلافات في مجال الفروع شارك فيها الفقهاء المالكية وغيرهم، وأول محاولة من هذا القبيل عرفها المذهب على يد أتباعه، تلك التي قام بها عبد الرحمن بن القاسم أحد تلامذة مالك البارزين، فقد صرح بمخالفات كثيرة لشيخه كما تدل على ذلك مدونة سحنون وغيرها من مصادر المذهب[3].

ثم توالت الاستدراكات والمخالفات واستمرت بشكل تلقائي لدى الأتباع في مختلف الأرجاء التي ساد فيها المذهب[4].

---

(١) انظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، د. مصطفى سعيد الخن، ص١٢٦، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(٢) انظر:عمل أهل المدينة، أ. الشيخ العلامة عطية محمد سالم، ص١٢، مكتبة دار التراث،المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م؛ العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء الغرب، د. عمر الجيدي، ص٢٢، الإمارات، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

(٣) وقد جمع هذه الاختلافات بين الإمامين أبو عبيد القاسم بن خلف الجبيري المالكي (ت ٣٧٨ هـ) في كتاب مستقل سماه **«التوسط بين مالك وابن القاسم»** حاول فيه التوفيق بينهما وتقريب وجهات نظرهما في مواطن الاختلاف. طُبع الكتاب في دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م. وأصل هذا الكتاب رسالة جامعية نال بها الأستاذ حسن حمدوشي درجة الدكتوراه في كلية الآداب بالرباط سنة ١٩٩٤م كما هو مبينٌ في أول الكتاب.

(٤) انظر: مدخل إلى أصول الفقه المالكي، د. محمد المختار ولد أبّاه (تقديم الشيخ محمد الشاذلي النيفر)، ص ٨٦، وما بعدها، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

وفي مجال التصنيف ومناهجه ظهرت صيحات في الأوساط المالكية تنادي بتغيير مناهج التأليف في فروع المذهب، وفي هذا السياق تأتي الانتقادات التي انهال بها ابن شاس (ت ٦١٠هـ)[١] على فقهاء المذهب في مقدمة كتابه، «عقد الجواهر الثمينة» حيث نص على أن ارتباط مصنفات المذهب بمدونة سحنون التي فيها خلط بين قضايا مختلفة وسؤالات متباعدة لا يربط بينها رباط مشترك، وعدم اجتهاد مؤلفيها في ترتيب وتنظيم تلك السؤالات بل علقوا عليها في أماكنها المتفرقة، أوقعها في خلط واضطراب وسبب لمؤلفيها ارتباكًا منهجيًا لم يستطيعوا التخلص منه، وكان هذا الاضطراب المنهجي - في نظر ابن شاس - هو السبب الرئيس في عزوف الناس عن المذهب المالكي وإقبالهم على غيره[٢].

كما تندرج في هذا السياق أيضًا تلك الانتقادات التي وجهها كثير من الفقهاء إلى أصحاب المختصرات، متهمين إياهم بإدخال المذهب في دائرة من الجمود والتعقيد بسبب منهجهم العقيم[٣].

تلك الجوانب الثلاثة هي أهم المجالات التي تعرض فيها المذهب للنقد والاستدراك، غير أنَّ ما مسَّ مجال الفروع من ذلك يفوق كثيرًا ما اتجه إلى غيره، ذلك بأن نقد الفروع مارسه فقهاء من داخل المذهب ومن خارجه، كما سبق التنبيه إليه.

---

(١) أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي، الفقيه المصري، ألَّفَ كتابه «عِقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» جمع فيه باختصار جلَّ ما في الأمهات ورتبه على غرار الوجيز للغزالي، توفي مجاهدًا في دمياط. انظر ترجمته في: الديباج المذهب ١/ ١٤١؛ شجرة النور، ص٣٦٥؛ وفيات الأعيان ٣/ ٦١؛ الفكر السامي٢/ ٢٣٠.

(٢) مقدمة عِقد الجواهر الثمينة ١/ ٢٤، بتصرف.

(٣) انظر في تفصيل هذه القضية، قضية: «**الانتقادات التي وجهها كثيرٌ من الفقهاء إلى أصحاب المختصرات**»: الاختصار والمختصرات في المذهب المالكي ، تأليف الأستاذ عبد الكريم محمد قَبول، ص١٩-٢٧، دار نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م؛ عون المحتسب فيما يُعتمد من كتب المذهب، للقاضي محمد بن عبد الرحمن بن السالك(ت١٣٩٨هـ)؛ دراسة وتحقيق د. محمد الأمين بن محمد فال أبَّاه، ص٦٥، وما بعدها، دار نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.